العرب
الإثنين 2021/08/09
السنة 44 العدد 12143

إحباط حوثي مبكّر لمهمة المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن

صنعاء – قوبل المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن هانز غروندبيرغ بموقف متشدّد من قبل جماعة الحوثي المتمرّدة في اليمن تجاه جهود السلام الأممية التي يعتزم قيادتَها، ما يشكّل إحباطا مبكّرا له في مهمّته الصعبة التي فشل فيها ثلاثة مبعوثين أمميين آخرهم ماتن غريفيث، الذي يفوقه تجربة دبلوماسية وخبرة بالصراعات وبؤر التوتّر.

وقال محمد عبدالسلام كبير مفاوضي الجماعة الموالية لإيران الأحد إنه لا جدوى من إجراء محادثات مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن، دون تحرك بشأن الشروط الرئيسية للجماعة التي طُرحت خلال عملية السلام المتوقفة.

وجاء تعيين غروندبيرغ الدبلوماسي السويدي مبعوثا خاصا للأمم المتحدة لليمن الجمعة الماضية، بينما تبذل الأمم المتحدة والولايات المتحدة قصارى الجهد لتحقيق تقدم صوب إنهاء الحرب المستمرة، منذ قرابة السبع سنوات بين الحوثيين والسلطة اليمنية المعترف بها دوليا والمدعومة من التحالف العسكري الذي تقوده السعودية.

وتعثرت مبادرة تقودها الأمم المتحدة تدعو إلى وقف إطلاق النار ورفع القيود البحرية والجوية التي يفرضها التحالف على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ويسعى التحالف إلى اتفاق متزامن ويصر الحوثيون على رفع ما يعتبرونه "حصارا" أولا.

وقال عبدالسلام على تويتر تعليقا على تعيين غروندبيرغ "لا جدوى من أي حوار قبل فتح المطارات والموانئ كأولوية وضرورة إنسانية".

كما نقلت وكالة رويترز عنه القول في رسالة نصية "لا نرى أي جدوى من ذلك، فالمبعوث ليس بيده شيء حتى نلتقيه، وإنه لم يحدث أي تقدم بعد زيارة المبعوث الأميركي لليمن تيم ليندركينغ للرياض الشهر الماضي".

وجاءت زيارة ليندركينغ الأحدث إلى المنطقة مع تصاعد المعارك البرية خارج مأرب الغنية بالغاز، وهي آخر معقل للحكومة في شمال اليمن يحاول الحوثيون السيطرة عليه.

وأدى الصراع الدامي في اليمن إلى مقتل العشرات من الألوف ودفع البلد إلى حافة المجاعة. ومع تعقّد جهود السلام فإنّ أفق حسم الصراع عسكريا يبدو مسدودا في ظلّ ما تشهده الحرب من جمود منذ سنوات واحتفاظ الحوثيين بالسيطرة على معظم المراكز الحضرية الكبرى في البلاد وعجز السلطة الشرعية عن استعادتها أو تحقيق أي اختراق واضح باتّجاه تحقيق ذلك في أمد منظور.

تذكير سعودي بالمطاعن الحقوقية الأميركية: لا تنسوا غوانتانامو

الرياض – يعتزم محام سعودي دولي رفع دعاوى تعويض ضد الحكومة الأميركية للسعوديين المعتقلين في سجن غونتانامو منذ حوالي عشرين عاما.

وتتضمّن الخطوة رسالة غير مباشرة بأنّ للولايات المتّحدة أيضا مطاعن حقوقية يمكن مأخذتها عليها، وهي التي اعتادت على استخدام ملفات وقضايا حقوق الإنسان في الضغط على الدول بما فيها تلك الحليفة لها مثل السعودية.

كاتب الشمري

سنقاضي الحكومة الأميركية على مخالفتها للقانون الدولي

وتكتسي الخطوة معاني إضافية لتزامن الإعلان عنها من قبل عضو اللجنة الدولية للدفاع عن المعتقلين في غوانتانامو المحامي السعودي كاتب الشمري، مع استئناف مشرّعين أميركيين ضغوطهم على السعودية باستخدام أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإثارتهم شبهة وجود مسؤولية ما للمملكة فيها.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية الأحد عن الشمري قوله إنّه "يسعى مع زملائه في اللجنة لرفع دعاوى ضد الحكومة الأميركية والمطالبة للمعتقلين في هذا السجن سيء السمعة بالتعويض المادي والأدبي لما لحق من أضرار بهم وبعائلاتهم نتيجة التعسف والإجراءات المخالفة للقانون الدولي والأعراف الإنسانية".

وأعلن الشمري تضامنه مع العشرات من النواب الديمقراطيين الأميركيين في مطالبة الرئيس جو بايدن بإغلاق هذا السجن الواقع في شبه الجزيرة الكوبية.

وكان العشرات من الأعضاء الديمقراطيين في مجلس النواب الأميركي بينهم رؤساء لجان القوات المسلحة والشؤون الخارجية والمخابرات قد دعوا الرئيس بايدن الأسبوع الماضي إلى إغلاق المعتقل.

ودعا المحامي السعودي "الإدارة الأميركية برئاسة بايدن إلى إغلاق ملف المعتقلين في سجن غوانتانامو"، مطالبا بالإسراع في تقديم بقية المعتقلين للمحاكم المدنية أو إعادتهم إلى دولهم.

وكشف الشمري أن المعتقلين في بداية الاعتقال كان عددهم حوالي 800 سجين كلهم من المسلمين وتوزعوا على 46 جنسية، مشيرا إلى أن السعوديين واليمنيين والأفغان شكلوا الأغلبية، إلا أن السلطات الأميركية بدأت تفرج عن السعوديين على دفعات ولم يبق منهم إلا عدد قليل جدا.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس قال في بيان الشهر الماضي إنّ "إدارة بايدن ملتزمة بعملية مدروسة وشاملة تركز على تقليص عدد المحتجزين في غوانتانامو بشكل مسؤول، مع الحفاظ على أمن الولايات المتحدة وحلفائها".

وصمة يصعب محوها

الحفاظ على ارتباط الحشد بإيران مصلحة حيوية لإدارة رئيسي

فالح الفياض في إيران لتأكيد انضباط الحشد الشعبي لتوجهات إدارة رئيسي

الجنرال حسين سلامي: على الحشد مواصلة دوره في مسار «زوال أميركا»

حاجة إيران للميليشيات الشيعية في العراق لتسليط المزيد من الضغوط على الولايات المتّحدة في إطار سياسة أكثر تشدّدا وهجومية في فترة حكم المحافظين التي انطلقت مع الرئيس إبراهيم رئيسي ستزداد، وسيتحتّم معها تجديد ارتباط تلك الميليشيات بالحرس الثوري الإيراني وضمان انضباطها لأوامره.

طهران – شرع الحرس الثوري الإيراني في إعادة ترتيب العلاقة مع ميليشيات الحشد الشعبي العراقي وتطويعها لمواصلة دورها في عهد الرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي كإحدى أهمّ أدوات تنفيذ السياسة الإقليمية لإيران وكرأس حربة لها في صراعاتها ضدّ الولايات المتّحدة على الأراضي العراقية.

وربطت مصادر عراقية اللقاء الذي جمع الأحد القائد العام لقوات الحرس الثوري اللواء حسين سلامي مع رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، بما سمّته "ترتيبات بداية عهد رئيسي"، مشيرة إلى ما راج مؤخّرا من أنباء عن ارتخاء نسبي لقبضة إيران على الحشد وعدم قدرة إسماعيل قاآني خليفة الجنرال قاسم سليماني على رأس فيلق القدس التابع للحرس الثوري على ضبط جميع الميليشيات الشيعية في العراق مثلما كان يفعل سلفه القوي سليماني وظهور انفلات لبعض الفصائل وعدم التزامها الحرفي بالتعليمات الإيرانية.

وأوضحت أن رئيسي باعتباره من معسكر الصقور سيحتاج أكثر لدور الميليشيات لتنفيذ سياسة إقليمية أكثر تشدّدا وهجومية في كل من العراق وسوريا ولبنان، الأمر الذي يتحتّم معه إعادة انضباط مختلف الفصائل والتزامها بالتنسيق الكامل مع الحرس الثوري وتطبيق تعليماته، خصوصا عندما يتعلّق الأمر بالمهمّة الأكثر دقّة وحساسية والمتمثّلة في ممارسة الضغوط على الولايات المتّحدة عبر التحرّش بمصالحها وقوّاتها العسكرية في العراق.

وقالت وكالة تسنيم الإيرانية إنّ سلامي وصف خلال لقائه الفياض في طهران مشاركة الرئيس العراقي ورئيس هيئة الحشد الشعبي في مراسم اليمين الدستورية للرئيس الإيراني الجديد بأنها تحمل رسائل مهمة.

كما أثنى على ما سمّاه "الدور الاستراتيجي للحشد الشعبي في انتصار الشعب العراقي على داعش وتوفير أمن واستقرار هذا البلد"، مضيفا "ما نتحدث عنه اليوم باسم زوال الولايات المتحدة من المشهد العالمي قد حدث جزء مهم منه في العراق، أي أن المقاومة التي تشكلت في هذا البلد أضعفت الأميركيين وأرهقتهم ورفعت تكاليف تواجدهم ووضعتهم أمام خيارين، إما البقاء وتحمل الخسائر أو الانسحاب والهزيمة".

وتأسس الحشد الشعبي سنة 2014 استنادا إلى فتوى دينية للمرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني للقيام بمهمّة محدّدة وهي مواجهة تنظيم داعش الذي تمكّن آنذاك بسبب حالة شبه الانهيار التي وصلت إليها القوات المسلّحة العراقية من احتلال ما يقارب ثلث مساحة العراق وبات يهدّد العاصمة بغداد بعد أن احتل مدنا كبرى على رأسها الموصل وتكريت شمالا والرمادي والفلوجة غربا.

فالح الفياض

قاسم سليماني هو الملهم لتأسيس الحشد الذي لن يموت بعده

لكنّ إيران استغلت علاقتها المتينة بالميليشيات المشكّلة للحشد لتحوّل الأخير بمثابة جيش رديف لا يؤمّن لها فقط سيطرة ميدانية وتدخلا في الشؤون الأمنية للعراق، ولكنّه يضمن لها المشاركة في صناعة القرار العراقي وفي توجيه سياسة البلد وفقا لمصالحها، وذلك منذ أن أصبح للحشد تمثيل وازن تحت قبّة البرلمان العراقي عبر تحالف الفتح.

وقد تجلّت فاعلية الحشد في هذا المجال في القرار الذي تمّ استصداره من البرلمان العراقي في يناير 2020 وينص على إخراج القوات الأجنبية بما فيها الأميركية من العراق. وهو القرار ذاته الذي تعمل الميليشيات اليوم على تنفيذه عبر استهدافها لمواقع تمركز القوات الأميركية ولسفارة الولايات المتّحدة في العراق.

وما جعل من الحشد أداة نموذجية لإيران لتعميق اختراقها لمؤسسات الدولة العراقية أن الحشد تحوّل إلى مؤسسة أمنية رسمية تتبع صوريا لإمرة القائد العام للقوات المسلّحة الذي هو رئيس الوزراء نفسه، لكنّ ولاءها الحقيقي ظل لقادتها الفعليين وأغلبهم من صقور معسكر الموالاة لإيران.

وأعرب سلامي حسب الوكالة عن أمله "في أن يتنامى الحشد الشعبي العراقي كقوة دفاعية جهادية ذات مبادئ سامية وإيمان عميق"، مضيفا أن "الحشد بما يمتلك من خصائص ومواصفات هو الضامن لاستمرار التصدي للإرهاب".

واعتبر سلامي أن "سر نجاح المقاومة والحشد الشعبي هو الوحدة والتماسك والارتباط بالشعب الذي أدرك أن الحشد هو المدافع عن عزته وكرامته وأمنه"، داعيا إلى "صيانة المجتمع من الحرب النفسية للأعداء وعدم الغفلة عن مؤامراتهم". وتابع مخاطبا الفياض "إننا في جبهة المقاومة نقف الى جانبكم وندعمكم ونأمل في أن يُنفذ قرار مجلس النواب العراقي بخروج القوات الأميركية من الأراضي العراقية".

وأعرب الفياض "عن تقديره للدعم الذي قدمه الشعب الإيراني وقوات حرس الثورة الإسلامية إلى الشعب العراقي في حربه ضد الإرهاب"، مستذكرا الجنرال قاسم سليماني القائد السابق لفيلق القدس والذي قتل مطلع العام الماضي في غارة جوية أميركية قرب مطار بغداد الدولي أودت أيضا بأبومهدي المهندس القائد الميداني السابق للحشد.

ووصف الفياض سليماني بـ"أنه الملهم لتأسيس قوات الحشد الشعبي"، ومضيفا "العدو كان يتصور أن الشجرة المباركة للمقاومة والحشد الشعبي ستموت باستشهاد سليماني والمهندس، لكن وبفضل الله وسننه الثابتة وببركة دماء الشهداء تنامى تيار المقاومة واتخذ أهم قرار وهو قرار خروج القوات الأميركية من العراق".

ويتضمّن حديث الفياض عن "المقاومة" مباركة لعمليات استهداف المصالح والقوات الأميركية في العراق من قبل الفصائل الشيعية وهو ما يخالف الموقف الرسمي للدولة العراقية التي يرأس إحدى المؤسسات التابعة لها ولو صوريا وهو موقف رسمي يجرّم تلك الأعمال ويعتبر الحوار مع الولايات المتّحدة هو الوسيلة الوحيدة المشروعة لبحث مستقبل وجودها العسكري على الأراضي العراقية.

وتمّ خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى واشنطن الإعلان على لسان الرئيس الأميركي جو بايدن عن إنهاء وجود قوات قتالية أميركية في العراق في ظرف بضعة أشهر، والاكتفاء بقوات غير مقاتلة تضطلع بتدريب القوات العراقية ومساعدتها في جمع المعلومات المتّصلة بمحاربة الإرهاب ومواجهة فلول تنظيم داعش.

لكن الميليشيات الشيعية رفضت القرار وأعلنت مواصلة استهداف القوات الأجنبية في البلاد وقوافل إمدادها، حيث تعرض الأحد رتلان تابعان للتحالف الدولي ضدّ داعش إلى هجومين منفصلين بمحافظتي بغداد وبابل.

حكومة الكاظمي تطلب التهدئة من الميليشيات

بغداد – كشفت كتائب سيد الشهداء أحد أكثر الفصائل الشيعية العراقية المسلّحة تشدّدا وارتباطا بالحرس الثوري الإيراني أن حكومة مصطفى الكاظمي طلبت من الميليشيات في الكثير من المرّات التهدئة لحين وضوح الصورة ومخرجات التباحث مع واشنطن، وذلك في إشارة إلى استهداف تلك الميليشيات للمصالح والقوات الأميركية في العراق بهدف دفع الأخيرة إلى مغادرة البلاد.

وقال المتحدث باسم الكتائب كاظم الفرطوسي لشبكة رووداو الإعلامية إنّ حكومة الكاظمي قامت بوساطات للوصول إلى التهدئة المنشودة والتوقف عن استهداف القوات الأميركية، معتبرا أن "المباحثات التي جرت بين بغداد وواشنطن وما أنتجته من مخرجات لم تحقق الطموح العراقي وهو خروج القوات الأميركية".

وشدد على أن "استبدال تلك القوات الملابس أو الثياب لا يسمى انسحابا"، مؤكدا أنّ "خروج القوات الأميركية والأجنبية من العراق يجب أن يكون كاملا". وتعهد بأنه إذا لم يتحقق هذا المطلب فسيكون هناك "رد مناسب".

وكانت الولايات المتحدة أكدت في يوليو الماضي عزمها إنهاء مهمتها القتالية في العراق رسميا بحلول نهاية العام الجاري والتركيز فقط على تدريب قوات الأمن وتقديم المشورة لها.